S/RES/2437 (2018)

Distr.: General 3 October 2018



## القرار ۲٤۳۷ (۲۰۱۸)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٨٣٦٥، المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الذي اتخذه مجلس الأمن،

إِف يشير إلى قراراته ٢٢٤٠ (٢٠١٥) و ٢٣١٢ (٢٠١٦) و ٢٣٨٠) و ٢٠١٠) وبيانه الرئاسي المؤرخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/25)،

*وإذ يعيد تأكيد* التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية،

*وإف يرحب* بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨ (S/2018/807)،

وَإِذْ يَضْعِ فِي اعتباره مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد مجددا ضرورة وضع حد لما يشهده البحر الأبيض المتوسط قبالة الساحل الليبي، من استمرار تكاثر عمليات تحريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتعريض أرواحهم للخطر، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تحقيقا لهذه الأغراض المحددة،

١ - يدين مجيع أعمال تمريب المهاجرين والاتجار بالبشر صوب الأراضي الليبية وعبرها وانطلاقاً منها، وقبالة الساحل الليبي، والتي تزيد من تقويض عملية تحقيق الاستقرار في ليبيا وتعرض حياة مئات الآلاف من الأشخاص للخطر؛

 $\gamma - \frac{1}{2}$  من تاریخ اتخاذ هذا القرار،  $\gamma - \frac{1}{2}$  اثنا عشر شهرا اعتبارا من تاریخ اتخاذ هذا القرار، الإذن الوارد في الفقرات  $\gamma - \frac{1}{2}$  و  $\gamma - \frac{1}{2}$  الإذن الوارد في الفقرات  $\gamma - \frac{1}{2}$  و  $\gamma - \frac{1}{2}$  الفقرات  $\gamma - \frac{1}{2}$  ( $\gamma - \frac{1}{2}$ ) و  $\gamma - \frac{1}{2}$  الرئاسي  $\gamma - \frac{1}{2}$  ( $\gamma - \frac{1}{2}$ ) و الرئاسي  $\gamma - \frac{1}{2}$  ( $\gamma - \frac{1}{2}$ ) و الرئاسي  $\gamma - \frac{1}{2}$  ( $\gamma - \frac{1}{2}$ ) و الرئاسي  $\gamma - \frac{1}{2}$  ( $\gamma - \frac{1}{2}$ ) و الرئاسي  $\gamma - \frac{1}{2}$  ( $\gamma - \frac{1}{2}$ ) و الرئاسي  $\gamma - \frac{1}{2}$  ( $\gamma - \frac{1}{2}$ ) و الرئاسي  $\gamma - \frac{1}{2}$  ( $\gamma - \frac{1}{2}$ ) و الرئاسي و الرئاسي و الرئاس المرتاب و ا

٣ - يجلد طلبي الإبلاغ الواردين في الفقرتين ١٧ و ١٨ من القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار؟

عوب عن اعتزامه مواصلة استعراض الحالة والنظر، حسب الاقتضاء، في تحديد السلطة المحولة بمقتضى هذا القرار لفترات إضافية؟

٥ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.



